أنه قال : لا نكاح إلَّا بولِّي وشاهدَين وليس بالدرهم والدرهمين ، واليوم واليومين ، ذلك (١) السفاح ولا شرط في النكاح .

(٨٥٩) وعن جعفر بن محمد (ع) أن رجلاً سأله عن نكاح المتعة ، قال : صِفْهُ لى ، قال : يَلْقَى الرجلُ المرأةَ ، فيقول : أَتَرُوَّجك بهذا الدرهم والدرهمين ، وقعة أو يومًا أو يومين . قال: هذا زنًّا ، وما يفعل هذا إلاًّ فاجر (٢) وإبطالُ نكاح المتعة موجود في كتاب الله تعالى الأنه يقول سبحانه (٣): وَالَّذِينَ هُمْ لَفُرُوجِهِمْ حَافظُونَ • إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرٌ مَلُومِينَ • فَمَنِ ٱبْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ ٱلْعَادُونَ ، فلم يُطلِقِ النكاحَ إِلَّا على زوجةٍ أَو ملكِ يمين . وذَكَرَ الطلاق الذي يجب به الفرقة بين الزوجين ، ووَرَّث الزوجين بعضهما من بعض ، وأوجب العدَّة على المطلقات ، ونكاحُ المتعة على خلاف هذا ، إنما هو عند مَن أباحَهُ أن يتَّفق الرجل والمرَّاة على مدةٍ معلومةٍ ، فإذا انقضتِ المدَّةُ بانت منه بلا طلاقٍ ، ولم تكن عليها عدّة ولم يُلْحَقُ بهِ ولدّ إنْ كان منها ، ولم يجب لها عليه نفقة ، ولم يتوارثا ، وهذا هو الزنا المتعارفُ الذي لا شكَّ فيه (٤).

(٨٦٠) وعن على (ع) : أنَّه قضَى في امرأة خطبها رجلُّ إلى أبيها فأُملكه إيَّاها . ولها أختُّ . فلمَّا كان عند البِناء أولِج عليه الأُختَ ، فقضَى عليه أَنَّ الصَّداقَ للتي دخَلَ مِها أَو يرْجعُ به الزوجُ على أبيها ، والتي عقد عليها هي امرأتُه . ولكن لا يدخل بها حتى يَخْلُو أَجَلُ أُختِها .

(٨٦١) وعنه (ع) أنَّه قضى في امرأة حُرَّةٍ دَلَّس عليها عبدٌ بنفسِهِ

 <sup>(</sup>١) س ، ى – ز ، د ، ط – شبه السفاح ؛ ع – سنة السفاح .
(١) ز ، ع ، ط – الفواجر ، ى ، ى ، د – الفاجر ، س – فاجر .

<sup>(</sup> ٤ ) حش ى – من مختصر الآثار : وقالوا إن الاستمتاع لا يجوز بالبكر ، وزم بعضهم أنه يجوز بلوات الأزواج ، وهذا هو الزنا المحض اللي لا شبهة فيه .